

من وزيرة المالية  
إلى

N° 944

04/04/2017

**الموضوع:** حول تدخلات شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية  
**المرجع:** مكتوبك الوارد بتاريخ 10 فيفري 2017

لقد ذكرت بمقتضى مكتوبك المشار إليه بالمرجع أعلاه أن شركة استثمار ذات رأس مال تنمية تعتزم المساهمة في تمويل استثمار توسعه سوف تقوم به شركة منتفعة بالامتيازات المخولة للتنمية الجهوية والمنصوص عليها بالفصلين 23 و 24 من مجلة تشجيع الاستثمارات، مبينة أن عملية استثمار التوسعة المذكورة تتمثل في اقتناء أصل تجاري (عناصر مادية وغير مادية) يتمثل في وحدة صناعية معدة لتعليب التمور وكذلك في اقتناء وتوريد تجهيزات أخرى وأن العناصر المادية للأصل التجاري المذكور لم تنتفع بأي منحة من قبل.

كما بينت كذلك أن شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية التزمت لمستثمريها باستعمال 75% على الأقل من رأس مالها المحرر في الاكتتاب في المناوبات الاجتماعية جديدة الإصدار تبعا لعملية التوسعة وذلك لتمكينهم من الانتفاع بالطرح الكلي لأرباحهم المعاد استثمارها في الشركة المذكورة وبصرف النظر عن الضريبة الدنيا. وطلبت على هذا الأساس معرفة هل أن عملية التوسعة المذكورة أعلاه تخول للمستثمرين الانتفاع بالطرح المذكور.

جوابا، يشرفني إعلامك أنه طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل، يستوجب الانتفاع بالطرح الكلي ودون مراعاة الضريبة الدنيا للأرباح المعاد استثمارها لدى شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية، التزام شركة الاستثمار المذكورة باستعمال 75% على الأقل من رأس المال المحرر أو من كل مبلغ موظف لديها في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية، في الاكتتاب في أسهم أو في مناوبات اجتماعية أو في رقاغ قابلة التحويل إلى أسهم جديدة تصدرها مؤسسات منتسبة بمناطق التنمية الجهوية المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل.

على هذا الأساس، وفي الحالة الخاصة وباعتبار أن عملية التوسعة موضوع مكتوبك تخول للمكتتبين لدى الشركة المعنية الإنتفاع بالامتيازات الجبائية بعنوان إعادة الاستثمار في

المؤسسات المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية، فإن المستثمرين لدى شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية يمكنهم الانتفاع بطرح المبالغ التي تلتزم باستعمالها في عملية الترفيع في رأس مال الشركة المعنية تبعا لعملية التوسعة المذكورة وذلك حسب الحدود المنصوص عليها بالتشريع الجبائي الجاري به العمل وشريطة الاستجابة للشروط المستوجبة لذلك.

وتقبلي، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام  
عن وزير المالية **بنفويض منها**  
**للدراست والتشريع الجبائي**  
**الإمضاء: سهام بوخديري نمنية**